

التأمين التكافلي

Takaful insurance

قنقارة سليمان

ربيع معزouz*

المركز الجامعي علي كافي تندوف (الجزائر)

slimandroit13@gmail.comRabie.maazouz@cuniv-tindouf.dz

ملخص:

أن فتح نوافذ إسلامية لممارسة التأمين التكافلي تهدف إلى تشجيع المعاملات الإسلامية المعاصرة وكذا الرقي بالصيرفة الإسلامية، ومن الأهداف الرئيسية النوافذ الإسلامية العمل بإحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها والابتعاد عن الغرر والربا واكل أموال الناس بالباطل فممارسة التأمين التكافلي عبر النوافذ، يخضع لقواعد يجب احترامها كشرط التقيّد بالتصوّص والفتوى الصادرة عن لجنة الإشراف الشرعي، ويمدّى احترام المسيرين لأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن القول أن النوافذ الإسلامية لازالت لم تصل إلى ما هو مطلوب منها وعليه يجب مراجعة النظام القانوني والمحاسبي والمالي لهذه النوافذ مع ضرورة أن تكون هذه النوافذ لها الاستقلالية التامة عن المؤسسات الربوية مع تفعيل جهاز لجنة الرقابة الشرعية.

كلمات مفتاحية: التأمين -التكافلي -صناعة -النوافذ.

Abstract:

Opening Islamic windows to practice Takaful insurance aims to encourage contemporary Islamic transactions as well as advance Islamic banking, and one of the main goals of Islamic windows is to work tightly to Islamic law in their transactions and stay away from deception, usury, and consuming people's money unjustly

Practicing Takaful insurance through windows is subject to rules that must be respected as a condition for adhering to the texts and fatwas issued by the Sharia Supervision Committee, and the extent to which managers respect the provisions of Islamic law. It can be said that Islamic windows have not yet achieved what is required of them, and therefore the legal, accounting and financial system of these windows must be reviewed, with the necessity that these windows have complete independence from usurious institutions, with the activation of the Sharia Oversight Committee.

Keywords: Insurance, Takaful, Industry, Windows, Islamic Transactions

. مقدمة:

يسعى الإنسان في حياته إلى مواجهة أخطار قد تكون على ممتلكاته أو على حياته، ومن الصفات التي يتميز بها الدين الإسلامي التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع فقد عُرِفَ التأمين منذ القديم إلا أنه يختلف عن التأمين في العصر الحالي، ففي العصور القديمة لم يكن هناك نظام قانوني لممارسة نشاط التأمين، بل كان الأمر متعلقاً بالصمير والدين والأخلاق، قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾⁽¹⁾.

فقد عرف التأمين في العصر الحالي انتشاراً كبيراً، بما له من محاسن ومساوئ، بل أصبح من أحد العقود الرئيسية لما له من تأثير من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والمالي والتجاري، فقد ورثت الجزائر سياسة التأمين التجاري عن المستعمر الفرنسي بعد الاستقلال، ونظراً لوجود فراغ قانوني في هذه الفترة، فقد تمّ العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما تعارض مع السيادة الوطنية، فتم إنشاء شركات وطنية للتأمين التجاري، وقد عرف التأمين في هذه الفترة احتكاراً من قِبل الدولة في ظلّ النظام الاشتراكي، ممّا تولد عن هذا النظام غياب المنافسة في صناعة التأمين، وكذا غياب شبه تام للشركات الأجنبية وكذا شركات التأمين التابعة للخواصّ وغياب شبه تام للتأمين التكافلي في هذه الفترة، وبعد دخول الجزائر للنظام الرأسمالي عرف سوق التأمينات في الجزائر انتشاراً وكذا إنشاء العديد من الشركات الوطنية والأجنبية للتأمينات. فالتأمين التجاري رغم ما له من إيجابيات، من خلال تغطية الأخطار بدفع المبلغ التأميني للمؤمن له وتغطية بعض تكاليف علاج الأمراض، وكذا الاستفادة من منح في حالة تعرض المؤمن له للخطر فإنّ له سلبات ومنها مخالفته للدين الإسلامي لما يحتويه من غرر وربما وأكل أموال الناس بالباطل والقمار..

وبعد دراسة وتشاور مجمع الفقه الإسلامي وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات تتعلق بالتأمين التجاري، خلص مجمع الفقه الإسلامي إلى حرمة التأمين التجاري لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل، وكذا الربا، والقمار فهو عقد، من عقود الغرر المحرمة شرعاً، حيث يرى بعض الفقهاء أنّ التأمين التجاري مهما كانت صيغته فهو حرام، سواء كان تجارياً أو تكافلياً أو تعاونياً.

إلا أن البعض يرى أن التأمين في الوقت الحالي أحد العقود التي لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة ما تعلق بالمعاملات التجارية، كاشتراط التأمين في التجارة الدولية، وكذا المعاملات الحديثة والتي أصبح أحد الشروط الضرورية لقيام هذه المعاملات، مما يحتم إيجاد بديل عن التأمين التجاري، وهو ما توصل إليها بعض الفقهاء من خلال التأمين التكافلي الإسلامي أو التعاوني، فهذا الأخير تُسَنَّبُ أحكامه بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يمكن أن يكون أحد التحديّات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، ولا يكون ذلك إلا بالابتعاد عن الربا وأكل أموال الناس بالباطل والقمار وكذا الابتعاد عن صيغة عقود الغرر.

فالتأمين التكافلي مبنيّ على التكافل والتضامن بين مجموعة من الأفراد وهذه المجموعة لا تهدف إلى تحقيق الربح بل التعاون، وقد عرف هذا الأخير تطوراً كبيراً في بعض البلدان التي كانت لها الريادة في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي ومنها دولة ماليزيا والكويت والسعودية والسودان والأردن والإمارات المتحدة وكذا مصر.

ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان الصّيرفة الإسلامية والمعاملات الإسلامية الحديثة أصدر المشرّع الجزائري مرسوم تنفيذي رقم 81/21 يتعلق بكيفيات ممارسة التأمين التكافلي^{0،2} وهو أول قانون في الجزائر يتعلّق بهذه الصّيغة، فهو بادرة من بؤادر صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

¹ - سورة المائدة الآية 02.

² - المرسوم التنفيذي 81-21، المؤرخ في 12 فبراير 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 7.

فصناعة التأمين التكافلي في الجزائر لازالت في طور التّموّ فقد أشار المشرّع إلى طريقة ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر تمارس عن طريق شركة تأمين وفق الأحكام الخاصّة والعامة لإنشاء الشركات التجارية، مع ضرورة التقيّد بأحكام الشريعة لإدارة إعمالها. بالإضافة إلى ذلك فإنّ المشرّع الجزائري من أجل إعطاء دور فعّال لصناعة التأمين التكافلي في ظلّ حداثة هذا النوع من التأمين ولتطوير صناعة التأمين التكافلي، فإنه مكّن من ممارسة هذا النوع من التأمين عن طريق فتح نوافذ لدى الشركات التقليدية مع التزام هذه الأخيرة بالقواعد والأحكام التي تدير صناعة التأمين التكافلي، وهو ما يشكّل تحديات للنوافذ الإسلامية خصوصاً وأنّ الحيز الذي يتم شغله هو نفس المكان لممارسة التأمين التجاري، وبالتالي فإنّ المشرّع الجزائري وسّع من أعمال ممارسة التأمين التكافلي سواء عبر شركة أو عبر نافذة وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية/كيف يمكن أن تكون النوافذ الإسلامية آلية لتطور سوق التأمين التكافلي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية انتهجنا منهجاً تحليلياً وصفيّاً وفق الخطّة التالية:

المحور الأوّل: الحُكم الشرعي للنوافذ الإسلامية.

المحور الثاني: تعريف النوافذ الإسلامية.

المحور الثالث: النوافذ الإسلامية في ضوء المرسوم 81/21.

المحور الرابع: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ.

المحور الخامس: عوامل فشل صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ.

خاتمة:

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية

المطلب الأوّل: الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية

تعتبر النوافذ الإسلامية من الأمور المستحدثة والتي في حدّ ذاتها لم يرد نص شرعي حول مدى مشروعيتها أو عدم مشروعيتها، ممّا خلق جدلاً حول فتح هذه النوافذ لدى المؤسسات المالية والتجارية الربوية، حيث يرى البعض جواز فتح هذه النوافذ والبعض الآخر يرى عدم جواز نظراً لطبيعة عمل المؤسسة المراد ممارسة النشاط عليها.

أولاً: أنصار تأييد فتح النوافذ الإسلامية

يرى الفقهاء المؤيدون جواز فتح نوافذ إسلامية لدى شركات التجارية الممارسة للتأمين التجاري أو التقليدي وكذا فتح فروع على مستوى البنوك الربوية وحجتهم في ذلك:

- أنّ فتح هذه النوافذ قد يكون عاملاً من عوامل المساهمة في انتشار المعاملات الإسلامية وفق ضوابط شرعية.

- أنّ فتح هذه النوافذ قد يكون له تأثير مستقبلي على النشاط التأميني من خلال التخلّي التدريجي عن التعاملات الربوية وفتح المجال أمام التأمين التكافلي الإسلامي.

- هذه النوافذ تُعدّ عاملاً من عوامل تشجيع التعاملات الإسلامية بالابتعاد عن التعاملات المحرمة كالربا والقمار وأكل أموال الناس بالباطل⁽¹⁾.

¹ - سعد سعيد المرطان، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصاريف التقليدية، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، 2009، ص 05.

- كما يرى أصحاب هذا الرأي بأن فتح نوافذ إسلامية قد يساهم بشكل تدريجي في تطوّر التأمين التكافلي في ظل الصعوبات التي تواجهها عند إنشاء شركات التأمين التجاري، ولعلّ فتح النوافذ قد يسهّل عملية نشاط التأمين التكافلي.

- و يرى أنصار هذا الرأي أن فتح نوافذ إسلامية في الشركات التقليدية قد يكون له آثار على النظمين وعاملا من عوامل التعايش بينهما.

- كما يرى البعض أن فتح النوافذ عبر المؤسسات التجارية الربوية للضرورة فقط، أي يرون أن لها حكم المضطر. خاصة في ظل انعدام الشركات التكافلية الإسلامية ووجود نوافذ تمارس هذا النشاط فإنه يمكن التعامل مع هذه النوافذ وفق الضرورة فقط..

ثانيا: المعارضون لفتح النوافذ الإسلامية

يرى أصحاب هذا الرأي انه لا يجوز فتح هذه النوافذ كونها حيلة من الحيل، فهي تمارس النشاط التأميني باسم الإسلام كمجرد شعار لا غير، وحجتهم في ذلك:.

- أن فتح نوافذ لدى مؤسسات تتعامل وفق نظام ربوي قد يكون له آثار سلبية على إنشاء المؤسسات التكافلية الإسلامية.

- كما يصعب رقابة أعمال النوافذ الإسلامية في ظل العمل داخل المؤسسة الربوية.

- أن فتح هذه النوافذ الإسلامية بهدف ممارسة التأمين التكافلي الإسلامي وفق ما يرضي الله هي مجرد حيل تستعمل أو شعار فقط، أما الأعمال التي تمارسها قد تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، خصوصا وأن الحيز الذي تشتغل فيه تابع للشركة الربوية.

- كما يرون أن فتح هذه النوافذ الإسلامية قد يكون له آثار سلبية على نشاطها كالحلط بين أعمال هذه النوافذ وشركات التأمين التقليدي⁽¹⁾.

- بالإضافة إلى ذلك فالدافع الحقيقي وراء فتح هذه النوافذ على أنه مجرد تحقيق الربح وكذا جذب أكبر عدد من المؤمن لهم باسم التعاملات الإسلامية فقط وهي عكس ذلك.

المطلب الثاني: تعريف النوافذ الإسلامية

تُعرف النوافذ الإسلامية على أنّها الشبائيك التي يتم فتحها لدى شركة تقليدية لا تتماشى معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهي عبارة عن حيز يتم شغله لدى هذه الشركات، وغالبا ما تكون هذه النوافذ فرعا من فروع شركات تمارس التأمين التكافلي أو عبارة عن فرع لنفس الشركة التقليدية، فهذه النوافذ تمارس نشاطها من إدارة وتسيير واستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تتمتع هذه الأخيرة باستقلالية تامة عن الشركة التي تمارس على حيزها نشاطها⁽²⁾.

ويمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنّها عبارة عن إدارة داخل شركة تقليدية أو بنوك ربوية يتم تكوينها من أجل العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، مع تقديم خدمات تأمينية ومصرفية إسلامية، فالنوافذ الإسلامية عبارة عن وحدات تابعة للشركة الأصلية يتم فتح فرع لها على مستوى المؤسسات التقليدية⁽³⁾، ولا يتم فتح هذه النوافذ إلا بعد عرض هذا النوع من الآلية على الهيئة الشرعية، مع ضرورة الرقابة على أعمال هذه النوافذ من قبل هذه الهيئة من أجل الحفاظ على المهام الأساسية للنوافذ وهي العمل بأحكام الشريعة الإسلامية.

¹ -فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية -دراسة في ضوء للاقتصاد الإسلامي-، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، 2009، ص 8.

² -أم الخير البرود، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارة، العدد 02، المجلد 1، 2017، ص 153.

³ -مصطفى ناطق صالح، مفهوم النوافذ الإسلامية وصورها، مدونه على الفايسبوك 2022/05/15، الساعة الواحدة والنصف صباحا.

ويمكن تعريف النوافذ الإسلامية وفق مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنّ النوافذ هي جزء من الشركة التقليدية، فهذه الأخيرة قد تكون فرعاً أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة تقوم هذه الأخيرة بتوفير مجموعة خدمات من إدارة الأموال، وكذا تمويل الاستثمارات وتقديم مجموعة من الخدمات التأمينية⁽¹⁾، ويكون ذلك متّفقاً ومتماشياً مع القواعد الخاصة للتأمين التكافلي، وكذا العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

فالنوافذ الإسلامية هي صيغ من الصيغ لصناعة وتشجيع التأمين التكافلي الإسلامي، كما أن هذه الأخيرة عامل من عوامل انتشار التأمين التكافلي، فهي تمارس نشاط التأمين لدى شركات التأمين التقليدية بصفة مستقلة، فهي تتمتع باستقلالية من حيث النظام المالي والمحاسبي، وكذا طرق دفع اشتراكات التأمين لديها، وكذا عملية دفع مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر، كما أن الأعمال التي تقوم بها هذه النوافذ يجب أن تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية وهو أول الشروط التي يجب أن تتوفر في هذه النوافذ.

إن فتح نوافذ إسلامية لنشاط التأمين التكافلي قد يكون له آثار إيجابية إذا تمّ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب على العاملين بالنوافذ التقيد بالفتوى الصادرة عن لجنة الإشراف الشرعي والعمل بها، والابتعاد عن كل الأعمال المحرمة كالربا وأكل أموال الناس بالباطل والقمار، وكذا تجنب التعامل مع المؤسسات والشركات الربوية كالبنوك، والشركات التي تكون معاملاتها محرمة، كالشركات التي تباع الخمور والابتعاد عن التأمين على مسكن الدعارة، وكل المؤسسات التي تمارس القمار إن عمل النوافذ مرتبط بمدى التزام القائمين على إدارة هذه النوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا ما تم ذلك فإن صناعة التأمين التكافلي قد يكون له آثار إيجابية في المستقبل.

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها وفشلها

المطلب الأول: النوافذ الإسلامية على ضوء المرسوم التنفيذي 81-21

تعتبر الشريعة الإسلامية أحد الركائز الأساسية في تكوين وعمل النوافذ الإسلامية التي تمارس التأمين التكافلي لدى المؤسسات التقليدية، وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي 81/21 السالف الذكر وفق المادة 06 منه أشار إلى ضرورة أن تكون هناك لجنة الإشراف الشرعي قبل الانطلاق في ممارسة التأمين التكافلي، على أن يكون لأعضاء لجنة الإشراف الشرعي دراية بأحكام الشريعة الإسلامية⁽²⁾، وكذا فقه المعاملات وخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية.

وبالرجوع إلى المادة 227 من قانون التأمينات⁽³⁾ يجب أن تكون هناك طلب تأشيرة لممارسة هذا النوع من التأمين مع ضرورة إرفاق شهادة المطابقة لمنتجات التأمين التكافلي بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

ان صناعة وممارسة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية وفق صيغتين.

-التأمين التكافلي العائلي.

-التأمين التكافلي العام.

¹-عقبة خضير، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 04، أكتوبر 2021، ص 193.

²-المادة 06 من المرسوم التنفيذي 81-21.

³-المادة 227 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بقانون التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 08 مارس لسنة 1995، المعدل والمتمم.

يمكن ممارسة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية من خلال ممارسة صيغة من صيغ التأمين التكافلي وفق المرسوم التنفيذي 81/21 السالف الذكر، يمكن فتح نوافذ تمارس التأمين التكافلي العام أو العائلي بشرط أن تكون التعاملات والعقود التي تبرمها هذه النوافذ تتوافق والأحكام العامة لممارسة التأمين التكافلي.

حيث صرّح حاج محمد أحمد للإذاعة الوطنية على افتتاح أول نافذة سوق تعمل بالتأمين التكافلي لشركة العامة للتأمينات المتوسطة يتضمن العرض أكثر من 40 عقد تأمين تكافلي عام، وتمثل هذه العقود التأمينات على السيارات والمنازل والمحلات والاستثمارات والنقل والنشاطات الفلاحية، ويمتد نشاط هذه العقود إلى 172 وكالة للشركة العامة للتأمينات المتوسطة المنتشرة عبر الوطن، وهذه الأخيرة تعتبر أول شركة وطنية تمارس التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية بعد صدور المرسوم التنفيذي⁽¹⁾.

تمارس صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية، يشترط فيه الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وإدارة الأموال والاستثمار عن الشركة التقليدية.

يجب الابتعاد عن كل الممارسة المحرمة كالربا والقمار وأكل أموال الناس بالباطل، كون هذه الأخيرة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. يتم فتح النوافذ لدى المؤسسات التقليدية، أي أن هناك حيزا يتم شغله لممارسة التأمين التكافلي الإسلامي على هذه المؤسسات التقليدية.

المطلب الثاني: عوامل نجاح وفشل صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية

أولا: آليات نجاح صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ

إنّ أهمّ الأسس التي تقوم عليها النوافذ الإسلامية لممارسة التأمين التكافلي هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها من العقود التي يتم إبرامها وكذا الاتفاقيات وسائر الأعمال التي تقوم بها، فلا يمكن تصور نوافذ إسلامية تمارس تعاملات لا تتوافق وأحكام التأمين التكافلي كالتعامل مع شركات ربوية أو شركات تنتج منتجات محرمة كالخمور، فالتأمين التكافلي مبني على قواعد شرعية عكس التأمين التجاري، وعليه فإن ممارسة هذا النوع التكافلي عبر النوافذ الإسلامية يشترط الابتعاد عن الربا وأكل أموال الناس بالباطل وكذا القمار..

فالمرسوم التنفيذي 81/21 أشار إلى طرق ممارسة التأمين التكافلي من خلال شركات التأمين التكافلية، ويتم فتح الشركة وفقا للأحكام الخاصة بالشركات التجارية بتوفر الأركان الأساسية للشركة، وكذا إخضاع الشركة لبعض القواعد المتعلقة بالقانون التجاري وكذا قانون التأمينات.

فالمشرّع الجزائري اشترط لممارسة التأمين التكافلي وجود هيئة شرعية تسمى لجنة الإشراف الشرعي تتولّى هذه الأخيرة رقابة الأعمال التي تقوم بها شركات التأمين التكافلي، ويجب أن تتماشى أعمال الشركة مع الشريعة الإسلامية كشرط أساسي لقيام شركات التأمين التكافلي⁽²⁾ بالإضافة إلى ذلك فإن المشرّع الجزائري أشار إلى ممارسة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية لدى الشركات التقليدية.

وهذا وفق المادة 04 من المرسوم التنفيذي 81/21 السالف الذكر، والتي هي إشارة إلى ممارسة التأمين التكافلي وفق النوافذ الإسلامية لدى الشركات التقليدية⁽³⁾

وأهم عامل من عوامل نجاح ممارسة التأمين التكافلي عبر النوافذ أن يكون للرقابة دور فاعل في نجاح أعمال هذا النوع من التأمين .

¹ - حاج أحمد محمد المدير العام للشركة العامة للتأمينات المتوسطة، تصريح عبر الإذاعة الوطنية بتاريخ 2022/03/27 على الساعة 10:31 دقيقة.

² - لبنى سلامي، النوافذ الحلال في شركات التأمين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة المجلد 07، العدد 03، 2022، ص 145.

³ - المادة 04 من المرسوم التنفيذي 81/21 السالف الذكر.

وعليه يجب أن تكون للجنة الإشراف الشرعي دور في رقابة الأعمال المتعلقة بالنوافذ الإسلامية للتأمين التكافلي. وعليه فإنه من المتعارف عليه أن لهذه الهيئة فتوى ورقابة شرعية.

فإذا قامت النوافذ بأعمال تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن الهيئة الشرعية قد تتدخل ويمكنها إلغاء هذه الأعمال والعقود التي تم إبرامها مهما كانت طبيعتها. كما تلتزم النوافذ الإسلامية بعدم التعامل مع الشركة التجارية كعدم الاقتراض منها أو الاستثمار معها في أي مجال، كون هذه الأخيرة تعاملاتها محرمة وعليه فإن الربا وغيره من المعاملات المحرمة فلا يجوز إعانة شركة التأمين التجاري على أي شيء⁽¹⁾ كما أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية قد يولد لدى المواطنين الثقة والأمان، مما قد يعزز من صناعة ونمو التأمين التكافلي من خلال زيادة الأقساط واتساع نشاط الشركة في مجال الاستثمار بما يرضي الله.

ثانيا: عوامل فشل صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ

إن إصدار المشرع الجزائري لمرسوم تنفيذي يتعلق بممارسة التأمين التكافلي بالجزائر فتح المجال للشركات المهتمة بمثل هذا النوع من النشاط، إما عن طريق فتح شركة تمارس التأمين التكافلي أو عبر نافذة، فممارسة التأمين التكافلي عبر هذه الأخيرة لدى المؤسسات التقليدية قد يشكّل صعوبات وعوائق في تطور وصناعة التأمين من شأنها التأثير بشكل سلبي على هذه النوافذ.

01-العولمة الاقتصادية: إن خطر العولمة يتمثل في فتح الأسواق العالمية دون وجود حواجز لذلك، مما قد يكون له آثار على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأن تتماشى قوانينها وفق المنظومة العالمية مما قد يشكّل خطرا على عمل النوافذ الإسلامية لدى الشركات التقليدية، خاصة ما تعلق بالقوانين والتعاملات الدولية.

إن فرض العولمة قد ينتج عنه أسواق عالمية موحدة كنظام البورصة وكذا الأسواق المالية والمعاملات التجارية الدولية التي قد يكون له آثار على صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، خصوصا وأن الشركات الغربية تشتتر في معاملاتها ضرورة إخضاعها لعملية التأمين كما قد يكون له آثار على إخضاع القوانين الغربية التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

كما قد تؤثر العولمة الاقتصادية من خلال خصخصة الشركات الاقتصادية والتجارية، مع ضرورة فتح المجال للأسواق الأجنبية خاصة في مجال التأمين، مما قد يكون له آثار سلبية على نظام النوافذ الإسلامية في ظل وجود منافسة بين الشركات الأجنبية، كما أن العولمة قد يكون لها آثار سلبية على النوافذ الإسلامية كون هذه الأخيرة قد تعارض فتح نوافذ إسلامية تمارس التأمين التكافلي لديها⁽²⁾ وعليه يجب الاستفادة من العولمة بما يرضي الله والابتعاد عما يخالف أحكامه.

02-المنافسة بين شركات التأمين:

إن فتح نوافذ لممارسة التأمين التكافلي لدى شركات التأمين التقليدي قد يعزز المنافسة التجارية لدى هذه الشركات، كما أن فتح نافذة لدى شركات تمارس التأمين التقليدي لا يتم إلا بعد تحقق بعض الشروط، وكذا ضرورة أن تكون الموافقة من طرف لجنة الإشراف الشرعي، فهذه النوافذ عبارة عن حيز تمارس فيه التأمين التكافلي لدى مؤسسة التأمين وإعادة التأمين التقليدية. ونظرا لخبرة الشركات التجارية التقليدية في مجال التأمين قد يكون له آثار سلبية على التأمين صناعة وتطور التأمين التكافلي عبر النوافذ في الجزائر.

¹ -نايف بن نحر، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص 164.

² -سالم الرويشد، النوافذ الإسلامية في شركات التأمين التقليدية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2012، ص 90.

فقد تواجه النوافذ الإسلامية للتأمين التكافلي تحديات تتعلق بالنظام المالي والمحاسبي، وكذا آليات التصدي للأخطار المستقبلية، فشرركات التأمين التجاري تتمتع بخصائص تجعل منها كقوة في السوق لما لها من أموال ضخمة، وقدرات تكنولوجية، وكذا آليات دخول السوق التأمينات بشكل مربح للشركة⁽¹⁾

كما يتمتع مسيرو شركات التأمين التجارية بقدرات وخبرة كبيرة في مجال التأمين، مما قد يصعب العمل على النوافذ الإسلامية الموجودة على مستوى هذه المؤسسات التقليدية، كما أن هذه الأخيرة تقدم خدمات تأمينية مميزة تجعل منها منافسا لسوق التأمين التكافلي. وعليه يجب على شركات التأمين التكافلي التي تمارس نشاطها عبر النوافذ الإسلامية أن تترقى بأعمالها وكذا أن تجعل المنافسة كعامل من عوامل تطور سوق التأمينات، وأن تكون هذه النوافذ عاملا من عوامل جذب المؤمن لهم، وكذا المساهمة في صناعة وتطوير التأمين التكافلي في الجزائر عبر هذه النوافذ الإسلامية.

03- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية:

إن انتشار التأمين التجاري في الحياة الاقتصادية والتجارية والمالية كونه أصبح أحد العقود الأساسية في التعاملات الدولية، وكذا التجارة الدولية وهو ما قد يشكل صعوبة أمام التأمين التكافلي خاصة ما تعلق بالشركات الأجنبية، ولعل إصدار فتوى من هيئة العلماء المسلمين بتحريم التأمين التجاري لما فيه من أحكام تخالف الشريعة الإسلامية ومنها الربا وأكل أموال الناس بالباطل والقمار وإيجاد بديل للتأمين التجاري، حيث أجاز الفقهاء التأمين التكافلي الإسلامي كون هذا الأخير يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، وهو ما يشكل تحدياً لممارسة هذا النوع من التأمين⁽²⁾.

إن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لممارسة هذا النوع من التأمين يعد شرطا أساسيا وإلا كانت المعاملات المخالفة ذلك فهي باطلة.

إن فتح نوافذ إسلامية لممارسة التأمين التكافلي عبر المؤسسات التقليدية قد يكون له آثار سلبية على أعمال هذه النوافذ من خلال:

- إشكالية الرقابة على النظام المالي والمحاسبي للنوافذ الإسلامية. كون هذه الأخيرة تمارس أعمالها لدى مؤسسة ربوية⁽³⁾

- صعوبة تحكم الرقابة الشرعية في المعاملات الخاصة بالنوافذ الإسلامية.

- كما تكمن صعوبة عمل النوافذ في الفصل المحاسبي والمالي بين الشركة التقليدية والنوافذ الإسلامية التكافلية كعدم وجود آلية لفصل الأتعاب المالية بين الطرفين مما قد يدخل النوافذ الإسلامية في الشبهات والمحرمات.

ولعل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية قد يكون له آثار سلبية على التعاملات الخاصة بالتأمين التكافلي عبر النوافذ.

خاتمة:

أدخل في ظل حداثة التأمين التكافلي في الجزائر وفي ظل وجود شركات كانت تمارس التأمين التكافلي دون وجود نصوص قانونية لذلك، ومن أجل النهوض بقطاع التأمين في الجزائر خاصة بعد إصدار المشرع الجزائري لنظام الصيرفة الإسلامية في ظل انتشار البنوك الإسلامية، فإن الصيرفة الإسلامية عامل من عوامل امتصاص الأموال المكدسة خارج البنوك، بسبب أن التعاملات التي تقوم بها هذه الأخيرة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولعل إصدار الجزائر لقانون الصيرفة الإسلامية قد يعزز مكانة السوق المالية، وكذا تعاملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ - علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، 2004، ص 110.

² - منصور رياض، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الكويت، 2009، ص 25.

³ - ام الخير البرود، المرجع السابق، ص 156.

وتعزيزا لدور الصيرفة الإسلامية في الجزائر صدر قانون التأمين التكافلي الإسلامي لتعزيز التعاملات الإسلامية، ومن قواعدها اجتناب المحرمات كالربا والقمار وأكل أموال الناس بالباطل، فهي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يشكل تحديا كبيرا لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

إن صناعة التأمين التكافلي في الجزائر وفي ظل انعدام أرضية ملائمة لهذا النوع من التأمين في ظل سيطرة التأمين التجاري على السوق الوطنية مما قد يكون عاملا من عوامل تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر. من خلال معوقات تتعلق بالموارد البشرية كم تكمن الصعوبات في النظام المالي والمحاسبي في ظل غياب قوانين محاسبية تتعلق بالنظام المالي الإسلامي بالإضافة إلى ذلك صعوبات تتعلق بالسوق وكذا تحفظ الأشخاص من التعامل مع هذه الشبائيك خاصة وأن هذه الأخيرة تمارس نشاطها لدى شركة ربوية إن ممارسة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية قد يكون أثرا في انتشار التأمين التكافلي في ظل محدودية الشركات التي تمارس هذا النوع من التأمين.

وعليه فإنه لا يمكن أن تتم صناعة التأمين التكافلي في الجزائر عبر النوافذ الإسلامية إلا وفق المعايير التالية:
- العمل بأحكام الشريعة الإسلامية.

- يجب على الأشخاص المكلفين بنظام وتسيير النوافذ الإسلامية التعامل بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.
- يجب تكوين الإطارات والمسيرين عبر النوافذ في ميدان الصيرفة الإسلامية وكذا المعاملات الحديثة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ضرورة فصل النظام المالي والمحاسبي بين شركة التأمين التقليدية والنوافذ الإسلامية التي تمارس التأمين التكافلي في نفس هذه الشركات.
- ضرورة فصل موظفي شركات التأمين التقليدية وموظفي النوافذ الإسلامية.
- يجب أن تكون كل الأعمال المرتبطة بصناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية مهما كانت طبيعتها سواء العقود المبرمة مع الغير أو الصفقات، وكذا طريقة توزيع الأرباح والخسائر ومجال الاستثمارات وكذا نظام تسيير النوافذ الإسلامية أن يتم رقابة كل هذه الأعمال من طرف لجنة الإشراف الشرعي.
- يجب على النوافذ الإسلامية العمل وفق توجيهات ونصائح لجنة الإشراف الشرعي.
- يجب أن يكون للنوافذ الإسلامية التي تمارس التأمين التكافلي عبر الشركات التقليدية أن يكون لهذه الأخيرة حيز أو جزء مستقل عن شركات التأمين التقليدية.
- كما تلتزم النوافذ الإسلامية العمل بصدق وإخلاص.

- تجنب كل أشكال التعامل مع الشركات التقليدية مع ضرورة استشارات لجنة الإشراف الشرعي .
- الابتعاد عن التعاملات المحرمة شرعا.

إن صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية في الجزائر قد يواجه صعوبات في ظل المنافسة من قبل الشركات التأمين التجارية، إلا أن ذلك قد يعزز من مكانة سوق صناعة التأمين التكافلي خاصة إذا لم تُقَم هذه الشركات باستعمال حيل وتضليل المؤمن لهم باسم الشريعة الإسلامية، خاصة وأن هناك تجارب سابقة مما قد يوّلد لدى المواطن عدم الثقة في مثل هذه الشركات. وعليه فإن نجاح صناعة التأمين التكافلي عبر النوافذ الإسلامية في الجزائر مرتبط بمدى احترام هذا النوع من ممارسة التأمين التكافلي الأحكام والقواعد المتعلقة بالتأمين التكافلي، وكذا ضرورة احترام أحكام الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم

1. الكتب :

- علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، 2004.
- نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

2-المذكرات

- سالم الرويشد، النوافذ الإسلامية في شركات التأمين التقليدية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2012.

3-المقالات:

- أم الخير البرود، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارة، المجلد 1، العدد 02، 2017.
- عقبة خضير، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 04، 2021.
- لبنى سلامي، النوافذ الحلال في شركات التأمين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة المجلد 07، العدد 03، 2022.

4-الملتقيات:

- سعد سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة، 2005.
- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية -دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة، 2005.
- منصور رياض، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الكويت، 2009.

5-القوانين والمراسيم:

- الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية رقم 13، الصادرة بتاريخ 08 مارس 1995 المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 12 فبراير 2021، يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، جريدة رسمية العدد 14، الصادر بتاريخ 28 فبراير 2021.

6-المواقع الإلكترونية:

- مصطفى ناطق صالح، مفهوم النوافذ الإسلامية وصورها، مدونة على الفايسبوك 15-05-2022، على الساعة 01:30 صباحاً.
- حاج أحمد محمد، المدر العام للشركة العامة للتأمينات المتوسطة، تصريح عبر الإذاعة الوطنية بتاريخ 2022/03/27 على الساعة 10:31 دقيقة.